الصدري يتوقع "اعتقالات خطيرة" ودولة القانون: رئيس الحكومة دافع عن برلمانيين جرى تهديدهم

نواب: المالكي بدا يائساً وعصبياً حين دعا الى اعتقال جامعي التواقيع تحت بند "التزوير"

قال اعضاء بارزون في الكتل البرلمانية التي تطلب سحب الثقة عن رئيس الحكومة امس الثلاثاء، ان نوري المالكي بدا "يائسا يتحدث بخطاب هستيري" حين طالب في بيان باعتقال "من اجبر نائبا على التوقيع او زور توقيعا"، وذكروا ان هذا يشكل "قفزا على الدستور" الذي اكدوا انه يوفر الحصانة لاعضاء مجلس النواب الذين قامت شخصيات بارزة ومعروفة منهم بجمع التواقيع.

□ بغداد / اياد التميمي

وابدى النواب خشيتهم من "اعتقالات وابتزاز" تمارسها الحكومة ضد شخصيات سياسية بارزة بهذه "الذريعة" في اللحظات الاخيرة من الازمة السياسية، مؤكدين ان الوقت لن يسعف المالكي لتنفيذ تهديداته اذا ما سارت السياقات القانونية كما هو مفترض.

في هذه الاثناء نفى نائب عن ائتلاف دولة القانون ان يكون بيان رئيس الوزراء يشكل تهديدا لخصومه، مؤكدا انه جاء "بطلب من بعض نواب تعرضوا لتهديدات من جهات ارهابية لحملهم على التوقيع"، مشددا على انه "اجراء يعكس تكفل الدولة بحماية مواطنيها من التهديد".

وهذه التواقيع طلبها رئيس الجمهورية كي يتقدم على اساسها بطلب سحب الثقة عن المالكي، ولا تمتلك صفة قانونية او دستورية محددة، لان الفيصل سيكون تصويت النواب في جلسة خاصة بهذا الغرض.

وفي اول تصريح رسمي يصدر عن المالكي بعد جمع التواقيع في ملف سحب الثقة عنه، دعا في بيان موجه الى رئيس الجمهورية جلال طالباني، في وقت متأخر من مساء الاثنين، الى عرض ما بحوزته من تواقيع قدمها النواب "على التحريات الجنائية".

وفي فقرة اخرى عدت "مؤشرا خطيرا قد يستتبع خطوات مفاجئة" طالب المالكي "الاجهزة المعنية بجلب كل من يثبت بحقه القيام بعملية تزوير او تهديد لنائب من النواب او اي ممارسة مخالفة للقانون، وتقديمه الى العدالة لمحاسبته حفاظا على سلامة الحياة الديمقراطية وصونا لتقاليدها المعروفة".

وجاء هذا التهديد بالاعتقال بعد ساعات من اعلان مصادر مقربة من الرئيس طالباني توقيعه على قرار سحب الثقة عن المالكي بعد ان تجاوز عدد التواقيع حاجز الـ ١٧٠ توقيعا.

وفي حديث لـ"المدى" اكد امير الكناني، النائب عن كتلة الاحرار وعضو اللجنة القانونية، ان "مفردات بيان المالكي كانت قفزا واضحا على الدستور والقانون، على اعتبار ان اي جهة امنية او قضائية لا تستطيع ان تعتقل او تحتجز نائبا بدون رفع الحصانة عنه".

واضاف الكناني "اذا كان امر سحب الثقة سيكشف المفسدين فإنه امر ايجابي" مستدلا بالضغوطات التي مارسها الشعب حينما تظاهر في شباط ٢٠١١ وكان رد فعل الحكومة هو تقييم عمل الوزارات خلال ١٠٠ يوم".

وقال "ان توجهات الكتل جادة في موضوع سحب الثقة وانه يسير وفق الاليات الدستورية والقانونية".

واعتبر النائب الصدري بيان المالكي "دليلاً واضحاً على دستورية ما ذهبت اليه الكتل وسعيها الجاد لحجب الثقة، والمالكي لم يستطع ان يجد اي ثغرة قانونية في اجراءات سحب الثقة".

وفيما اذا امكن للمالكي ان يترجم التهديد بالاعتقال على شكل حملة تطال نوابا وساسة بارزين كانوا جمعوا التوقيعات، قال الكناني ان "من الممكن ان تشهد الفترة القادمة اعتقالات واوامر القبض على شخصيات بارزة".

وفي هذه الاثناء قال علي العلاق، النائب عن ائتلاف دولة القانون، لـ"المدى" ان "رئيس الوزراء اصدر البيان بعد تلقيه شكاوى من نواب كشفوا عن تعرضهم لتهديدات من جهات ارهابية اذا امتنعوا عن توقيع سحب الثقة عن رئيس الحكومة".

واضاف العلاق "بيان رئيس الوزراء كان دقيقا فهو يتضمن دعوة الجهات المعنية لاتخاذ الاجراءات المناسبة ضد من هدد نائبا وحمله على التوقيع او من زور توقيعا"، مشددا على ان "الحصانة البرلمانية تمنع اعتقال اعضاء مجلس النواب الا بعد طلب سحبها من قبل مجلس القضاء".

وتابع النائب المقرب من المالكي "البيان ليس تهديدا لخصومنا بل هو ردع للتهديد الذي تعرض له بعض النواب، وهذا الردع اجراء قانوني لاشعار المواطنين والنواب ضمنهم بوجود دولة تتكفل بتوفير الحماية القانونية والامنية لهم". من جانبه انتقد شوان محمد طه، النائب عن التحالف الكردستاني، بشدة بيان المالكي ودعاه الى الابتعاد عن "اللغة الهيستيرية"، مضيفا "ان سحب الثقة عن المالكي امر دستوري وعليه الايفاء بتعهداته التي ابداها مرارا بصيانة الدستور والابتعاد عن اصدار اوامر اعتقال بحق نواب مارسوا حقهم الديمقراطي".

وفي مقابلة مع "المدى" يقول طه ان "لغة بيان المالكي بدت يائسة، وهي بدت رسالة تهديد لمن وقع وليس لمن زور".

وتوقع النائب عن التحالف الكردستاني "ان يكون للمالكي رد فعل على مستوى الاعتقالات والابتزاز لبعض النواب".

بدوره اعتبر جواد البزوني، النائب المنشق عن ائتلاف دولة القانون، بيان المالكي بحق المزورين "غير مفهوم وغير واضح".

واضاف البزوني ان "القوات الامنية لا تستطيع اعتقال اي نائب لانه يمتلك الحصانة البرلمانية وبالتالي فإن بيان المالكي كان غير دقيق من الناحية القانونية والدستورية".

ويتابع النائب المستقل بالقول ان "امر سحب الثقة بدأ يتفاعل بشكل جدي وان الحكومة باتت بحكم تصريف الاعمال خصوصا بعد الانباء التي تحدثت عن توقيع رئيس الجمهورية جلال طالباني على سحب الثقة وارساله الى رئيس البرلمان لاتخاذ اللازم".

ورأى ان "عامل الوقت قد لا يسعف المالكي لتحريك اوامر اعتقال لانها تحتاج الى وقت طويل هذا اذا كانت تلك الاوامر قانونية".

وقلل حامد المطلك، النائب عن القائمة العراقية، من اهمية لغة التهديد التي تضمنها بيان المالكي الاخير، مؤكدا في حديث لـ "المدى" امس "سلامة التواقيع لانها غير مزورة".

وابدى المطلك خشيته من ان يقوم المالكي "باستغلال سلطته التنفيذية للاطاحة بخصومه عبر الاعتقالات العشوائية وغير القانونية".

واشار النائب عن العراقية الى ان "بعض النواب تولدت لديهم خشية من ان يقوم المالكي بابتزازهم"، داعيا رئيس الوزراء الى الايمان بالعملية الديمقراطية.

عالم آخر

▪ سرمد الطائي

كيف تثير سخط السعودية وقطر؟

مع وصول الازمة السياسية في البلاد الى "لحظة حقيقة" صعبة على الجميع، تتصاعد اعتراضات جزء من جمهور القراء الكرام على طريقة تناولنا لمصير رئيس الحكومة نوري المالكي. وهذا الجزء من الجمهور يمثل شريحة عراقية تؤيد رئيس الحكومة الى درجة تعتبر ان انتقادنا له هو "مخطط سعودي قطري" بامتياز، رغم مشاركة اطراف معارضة للسعودية وقطر، في المحور المناهض للسيد المالكي. القراء الغاضبون يعتقدون انني وامثالي "نقبض من الدوحة والرياض" لاننا نتحمس لتغيير المالكي. كل التبريرات والتصورات التي نقدمها لا تكفي لاقناعهم بإمكانية ان يكون هناك عراقيون وطنيون يحملون وجهة نظر اخرى بشأن سياسي بقي في منصب رئيس الحكومة ٧ اعوام دون ان يضيف ساعة واحدة للكهرباء.

وعلى امثالي مهما كانت وجهات نظر القارئ الكريم، ان ينصتوا لهذه الاعتراضات، وفي النهاية فإن مهمتنا هي التبشير بصيغة تعايش حديثة تجعل في وسعنا ان نعيش معا رغم كل خلافاتنا النظرية. وهي مجرد "خلافات نظرية" لانني انا والقارئ الذي يعترض علي، وسواء بقي المالكي ام ذهب، سنظل نعيش في بيت بالايجار ونستقل السايبا او الكيا، وندفع لمالك المولدة، ونشم رائحة القمامة التي لا يرفعها احد. ولن ينالنا نفع من الرئيس السابق ولا اللاحق.

اقرأ تعليقات غاضبة على "قطر والسعودية" وأسأل نفسي: من الذي يمكنه ادخال الحزن على الرياض والدوحة وجعل العدو يشعر بأن العراق (الذي تكرهه السعودية وقطر كما يفترض القراء) قوي ومستقر، واقدر على الصمود في اطار اللعبة الدولية والاقليمية؟

وعبر تمرير شريط الذاكرة القريبة بسرعة، تشعر ان المالكي كان في وسعه ان يثير سخط كل خصومه (سواء كان بينهم السعودية وقطر ام لا) عبر اجراءات بسيطة تعيد بناء الثقة بينه وبين شركائه في ائتلاف السلطة.. لكن المالكي كان يفعل العكس، وكان يتصرف بطريقة تدخل السعادة والفرح على قلوب اعداء العراق اينما كانوا.

كان يمكن للمالكي ان لا يكتب بيانه مساء الاثنين بهذه الطريقة التي تتوعد الساسة الذين جمعوا تواقيع سحب الثقة، بالملاحقة الامنية. هل قرأتم بيان المالكي جيدا؟ لقد طلب ان يجري مطابقة تواقيع النواب على ضوء الادلة الجنائية، وطلب من الجهات المعنية ان يأتوا بجامعي التواقيع ويقدموهم الى العدالة "لانها مزورة واخذت بالابتزاز". بينما كان في وسعه ان يستجمع ثقته بنفسه ولا يقدم على اشارة خطيرة وعسكرية كهذه، وينتظر لحظة سحب الثقة، وحينها لن يمكن لزعيم كتلة ان يقوم بتزوير صوت اي نائب في جلسة علنية.. ولن نكون بحاجة لا الى ادلة جنائية ولا الى اعتقال "المبتزين". ان اظهار دولتنا بهذه الطريقة التي تثير السخرية، هو الذي يجعل اشخاصا كثيرين، ينخرطون في نوبة ضحك عارمة سواء في السعودية او قطر او ايران، من خياراتنا في التعامل مع اكبر ازمة واجهناها بعد خروج الجيش الامريكي.

الطريقة غير الحكيمة التي يدير بها رئيس الحكومة معاركه، والطاقم الاستشاري الذي لم يجر استبداله ولا تطويره ولا تطعيمه بشخصيات قوية ونافذة وحكيمة، هي التي اوصلتنا الى هذه النقطة الحرجة في العلاقة بين احزاب السلطة، دونما حاجة لدفع سعودي او قطري.

العجز عن كتابة نظام داخلي لمجلس الوزراء، وضم الهيئات المستقلة والاطاحة بالقاضي رحيم العكيلي وتهديد صباح الساعدي بالاعتقال لانه ينتقد الحكومة، واعتقال فرج الحيدري، وتهديد اربيل بقطع امدادات البنزين، واصرار المالكي على ان يهيمن على ملف النفط بمفرده دون تشاور مع المحافظات والاطراف السياسية، وانفاق المليارات على مؤسسة امنية تتلقى الهزائم يوميا دون توضيح تفاصيل الفساد التي اهدرت المليارات ولم تأتنا بالخبرة اللازمة، وانفاق ٤٠ مليار دولار على الكهرباء دون نتيجة واضحة... والتعامل المسرحي مع نائب رئيس الحكومة صالح المطلك وسوى هذا من المشاهد المثيرة للسخرية، هي الامور التي تدخل الفرح والسعادة على خصوم العراق في نيكاراغوا او الدوحة او الرياض.

اما اذا برهن العراق بكل جراحه المثخنة، على انه يستطيع ان يقوم بنقل سلمي للسلطة، وان يجمع احزابه حول شخصية اقل حدة وعصبية، وان يقوم رئيس الحكومة باستجابة دستورية وديمقراطية لهذا كله دون اي هزات او تهديدات، فهذا بالضبط ما سيجعل اعداءنا وخصومنا (في جمهوريات الموز او الدول العظمى)، يصابون بالحزن ويشعرون ان العراق بدأ ينخرط حقا في شبكة مصالح الدول المتقدمة. وهذه هي "المسؤولية التاريخية" التي يتحملها التحالف الوطني اليوم بالدرجة الاساس، بلا اي شماتة قطرية ولا سخرية سعودية.

رئيس الحكومة وخصومه يخشون لغة الشارع.. وشروان الوائلي يؤكد: شعبيتنا كبيرة

الأنبار "مستاءة" من مظاهرات تؤيد المالكي.. والجنوب هادئ بعد مرور "عاصفة الأقاليم"

□ بغداد / سامي السرحان

يسود هدوء "ملحوظ" محافظات الوسط والجنوب التي هددت قبل اسبوع، في اجتماع البصرة، باعلان اقليم خاص يضم عددا من المحافظات التي يديرها ائتلاف دولة القانون اذا تم سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي. هذا الهدوء اعتبره مراقبون حالة تناقض ما تروج له الماكنة الاعلامية المقربة من رئيس الحكومة والتي توحي بوجود "استياء شعبي عارم" يعارض استبدال المالكي قد يتخذ مسارات تصعيدية ضد الاطراف المشاركة في اجتماعات اربيل والنجف.

وبالرغم من وصول سيناريو سحب الثقة عن رئيس الوزراء لمراحله الاخيرة، بعد الاعلان عن جمع ١٧٦ توقيعا بانتظار تسليمها لرئاسة البرلمان، الا ان المشهد السياسي في محافظات الوسط والجنوب بدا هادئا اكثر من العادة حتى مع تضييق الخناق "السياسي" على الحكومة التي يرأسها زعيم دولة القانون.

وتركزت مظاهر الاحتجاج والتنديد بمساعي الاطاحة بالمالكي في قضاء الخالص التابع لمحافظة ديالى الذي هدد بقطع الطريق الواصل باقليم كردستان، فيما شهدت محافظة الانبار المحسوبة طائفيا وسياسيا على معارضي رئيس الحكومة، تظاهرة نادرة تدعم المالكي في سابقة قل ان تشهدها هذه المحافظة ذات الخصوصية السياسية والطائفية.

وفيما عدا تظاهرة شهدتها محافظة ميسان قام بها نحو ٧٠٠ من موظفي وزارة العدل الذين تم فصلهم بسبب "تزوير وثائق دراسية"، لم يسجل اي حراك غير طبيعي في كافة المحافظات التي اطلقت شرارة الاحتجاجات على تردي الاوضاع الخدمية عام ٢٠١٠ و٢٠١١. وكان رئيسا مجلسي محافظة بغداد والبصرة كامل الزيدي وصباح البزوني اعلنا الاسبوع الماضي عزم ١٠ محافظات يديرها ائتلاف المالكي اعلان اقليم موحد اذا ما تم سحب الثقة عنه. وقالا ان الاقليم "سيكون مستقلاً سياسياً وإدارياً واقتصادياً وأمنياً، بحيث لانعطي شيئاً من إيرادات الإقليم إلى المحافظات الأخرى"، كما تحدثا عن قلق يساور المحافظات من رئيس الحكومة المقبل الذي سيخلف المالكي.

ويعزو البعض هدوء الوسط والجنوب الى حالة الترقب التي تعم الشارع العراقي بمختلف توجهاته السياسية والطائفية والجغرافية بانتظار ما تسفر عنه "معركة" سحب الثقة، فيما اجمع ساسة وبرلمانيون على خطورة اللجوء للشارع في مثل هذه الظروف الحساسة امنيا وسياسيا.

وينفي النائب البارز في ائتلاف دولة القانون شروان الوائلي ان يكون هدوء محافظات الوسط والجنوب دليلا على تراجع شعبية ائتلافه، ويضيف "لا نرغب باستخدام التظاهرات لحشد التأييد لرئيس الوزراء نوري المالكي لاننا نعارض ان تنعكس الازمات السياسية على الشارع سواء في المحافظات التي يديرها ائتلافنا او لا رغم ان الدستور كفل حق التظاهر السلمي للجميع".

ويتابع الوائلي "دولة القانون تفضل سلوك السبل القانونية والدستورية لمواجهة التحديات التي تواجهها لا سيما في قضية سحب الثقة عن رئيس الوزراء"، لافتا الى ان "اغلب ازمات البلاد ذات طابع معقد لانها لا تتعلق برئيس الحكومة او ائتلاف دولة القانون فحسب فهناك ازمات يشترك فيها البرلمان والسلطة القضائية والكتل السياسية ونحن ندرك هذا التعقيد".

ويؤكد ان "رئيس الوزراء عارض تلويح المحافظات باعلان الاقاليم رغم ايماننا بانها مبدأ دستوري لكننا في ائتلاف دولة القانون نعارض اقامة الاقاليم على اسس عاطفية غير ناضجة وبمعزل عن قناعة مواطني تلك المحافظات".

ولم يخرق هذا "الهدوء المترقب" سوى احتجاجات محدودة في قضاء الخالص الذي يعد معقلا تقليديا لحزب الدعوة منذ ثمانينات القرن الماضي، فيما شاب التظاهرة التي خرجت في الرمادي شيء من الغرابة التي برزها احد نواب الانبار بـ"وجهات نظر" رافضا توضيح الجهات والدوافع التي تقف وراءها متذرعا بـ"حساسية الوضع السياسي".

لكن النائب احمد العلواني عزاها الى "جهات ذات علاقة طيبة مع رئيس الحكومة نوري المالكي". ويوضح العلواني بالقول "ساسة وشيوخ عشائر مرتبطون بمجالس الاسناد في الفلوجة وغرب الانبار يقفون وراء هذه التظاهرات المحدودة العدد والتأثير في الشارع الانباري"، ويضيف "اهالي الانبار عبروا عن استيائهم من هذه القلة المؤيدة للمالكي ولو تجولت في شوارع الرمادي لشاهدت لافتات عديدة تتهم منظمي تلك المظاهرات بالعمالة والخيانة".

ويتابع العلواني "مواطنو الانبار حالهم حال بقية المحافظات الاخرى، ما عدا كردستان، يعانون من البطالة وتردي الخدمات والفساد وليس من المعقول ان يشكل تأييد المالكي اولوية لهم في هذه الفترة الحساسة".

ويحذر النائب عن العراقية من استخدام الشارع "كأداة للضغط على الخصوم وترويعهم"، مشيرا الى "ان حساسية الاوضاع السياسية لا تحتمل زج الشارع في الصراعات لاسيما في ظل الوضع الامني المتأرجح ما قد تستخدمه اطراف للتخريب"، ويضيف "مظاهرات التأييد التي تخرج تذكرنا بما كان يفعله حزب البعث بالعراقيين".

ويبدي العلواني استغرابه مما وصفه بـ"المفارقة" من المحافظين التابعين للمالكي الذين لوحوا بورقة الاقاليم في وقت تم منع المحافظات الغربية التي اعلنت رغبتها في التحول الى اقليم.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح